

تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم

تكفل أنظمة المملكة العربية السعودية لجميع المواطنين الحق في التعليم مجاناً دونما أي تمييز، حيث نصت المادة (30) من النظام الأساسي للحكم على أن " توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية". وأكدت المادة (233) من السياسة العامة للتعليم بالمملكة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 779 وتاريخ 16-27/11/1389هـ الموافق (26-27/11/1969م) على مجانية التعليم بكافة أنواعه ومراحل، كما أكدت المادة (15) من سياسة التعليم على ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة والتي تهدف لتحقيق شراكة قوية بين الرجل والمرأة، وإيماناً من المملكة بأهمية دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان؛ فقد بلغ ما خُصص لميزانية التعليم في العام 2016م ما نسبته (22%) من الميزانية العامة للدولة، بعد أن كانت ميزانية تعليم البنات عام 1380/1379هـ (1960/1959م) مليوني ريال فقط، أي ما يعادل (533) ألف دولار أمريكي. وفي إطار وزارة التعليم، فقد بلغت الاعتمادات المخصصة لتعليم البنين في خطة التنمية التاسعة 40.34% من ميزانية التعليم، بينما بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لتعليم البنات في نفس الخطة 59,66% من ميزانية التعليم. وقد اتخذت العديد من الجهود لتوفير التعليم ومكافحة الأمية على أساس المساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بالتعليم العام يلاحظ أن معدلات الالتحاق الصافي للإناث قد ارتفعت منذ العام 2008 وحتى العام 2014 بنسب عالية مقارنة بالمعدلات الخاصة بالتحاق الذكور خلال ذات الفترة، حيث بلغ المعدل الصافي لالتحاق الإناث بالتعليم الابتدائي خلال العام 2015م (98.67%) في حين كان خلال العام 2008م (84.28%) بزيادة قدرها (14.38%). بينما بلغ المعدل الصافي لالتحاق الذكور بالتعليم الابتدائي خلال العام 2015م (97.17%) في حين كان خلال العام 2008م (85.46%) بزيادة قدرها (11.71%). كما بلغ المعدل

الصافي لالتحاق الإناث بالتعليم المتوسط خلال العام 2015م (91.37%) في حين كان خلال العام 2008م (67.59%) بزيادة قدرها (23.78%)، بينما بلغ المعدل الصافي لالتحاق الذكور بالتعليم المتوسط خلال العام 2015م (85.38%) في حين كان خلال العام 2008م (62.28%) بزيادة قدرها (23.1%). وبلغ المعدل الصافي لالتحاق الإناث بالتعليم الثانوي خلال العام 2015م (87.89%) في حين كان خلال العام 2008م (51.53%) بزيادة قدرها (36.36%)، بينما بلغ المعدل الصافي لالتحاق الذكور بالتعليم الثانوي خلال العام 2015م (80.66%) في حين كان خلال العام 2008م (50.43%) بزيادة قدرها (30.23%). وارتفعت نسبة مدارس الإناث حتى عام 2013م مقارنة بنسبة مدارس الذكور لـ (53,5%) من إجمالي عدد المدارس في المملكة مقابل (46,5%) لمدارس الذكور، وقد بلغت نسبة الطالبات في التعليم العام (50.23%) مقابل (49,76%) للبنين في عام 2015م. (ملحق رقم 3) كما اهتمت وزارة التعليم بانتشار التعليم لمرحلة رياض الأطفال حيث بلغ عدد الروضات (3740) عام 2015م بينما بلغ عدد طلاب الحضانه (24141) وطلاب الروضة (107804) وطلاب التمهيدي (157842).

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي، وصل عدد الملتحقات من الإناث في مؤسسات التعليم العالي في عام 2015م (749.375) مقابل عدد الملتحقين من الذكور (778.394) ، بعد أن كان عدد الملتحقات في عام 1961م (4 طالبات فقط). كما بلغ عدد الدراسات من الإناث في مرحلة الدبلوم المتوسط في عام 2015م (33536) مقابل عدد الدارسين من الذكور (121958). ووصل عدد الدراسات في مرحلة الدراسات العليا في عام 2015م (34674)، وبلغ عدد الدارسين في مرحلة الدراسات العليا (36501). كما استمر التوسع في افتتاح الأقسام العلمية في الجامعات للإناث، وبلغ عدد المجالات الدراسية المتاحة لهن (21) مجالاً، من بينها تخصصات جديدة كالهندسة والعمارة والإعلام والقانون والزراعة. وواصلت مؤسسات التعليم تنفيذ الخطط الوطنية الرامية لتهيئة الكوادر البشرية النسائية للعمل في الجامعات كأعضاء هيئة تدريس من خلال البرامج الأكاديمية داخل المملكة وخارجها، لمعالجة النقص الكبير في الكادر النسائي سواءً من أعضاء هيئة التدريس أو من

الكادر البشري المساند، حيث بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس من النساء في مؤسسات التعليم العالي في عام 2015م (30893) بنسبة (40.49%). بعد أن كان عدد أعضاء هيئة التدريس من النساء في مؤسسات التعليم العالي في عام 2008م (10988) بنسبة (33%).

وفيما يتعلق بالتدريب المهني، فقد تضاعف عدد الكليات التقنية للإناث في مختلف مناطق المملكة خلال عشر سنوات، حيث أنشئت أول كلية في عام 2007م، وبلغت في العام 2015م (18) كلية، تعنى بتوفير تدريب نوعي للمرأة لرفع كفاءتها وتأهيلها للانخراط في سوق العمل. وقد بلغت نسبة الخريجات في الكليات التقنية للبنات (13596) خريجة، وهو ما يشكل نسبة عالية من الخريجات خلال مدة لا تتجاوز (7) سنوات. وقد استحدث مركز خاص بالتوجيه المهني والتنسيق الوظيفي ليقوم بالإشراف والتوجيه ووضع السياسات اللازمة بهدف توجيه الفرد للمهنة الملائمة والمهارات اللازمة والتدريب المناسب بما يتوافق مع سوق العمل.

ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أن النظام التعليمي في المملكة يقوم بشكل أساسي على المساواة بين الرجل والمرأة في كل جوانبه، سواءً ما يتعلق بآليات القبول والالتحاق بالمراحل الدراسية، أو ما يتعلق بالمنهج الدراسية، والاختبارات، أو ما يتعلق بمؤهلات المعلمين والمحاضرين، أو في نوعية المرافق والمعدات الدراسية، بل قد حظيت المرأة باهتمام أكثر في هذا الجانب من قبيل التمييز الإيجابي، خصوصاً مع استمرار إنشاء عدد من المدن الجامعية الخاصة بالفتيات، مثل جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، والمدن الجامعية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الملك سعود.

وفيما يتعلق بالمنح والإعانات، فإن البرامج القائمة تعتمد على توفير الفرص الدراسية والتدريبية للجنسين بشكل متساوٍ، ووفق ذات المتطلبات النظامية المتعلقة بإجراءات القبول فيها، وقد ارتفعت نسبة المنح الدراسية الموجهة للإناث بشكل ملحوظ سواء فيما يتعلق ببرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، أو فيما يتعلق بالمنح الداخلية في الجامعات السعودية، وقد بلغ عدد الطالبات الدارسات في الخارج خلال

عام 2015م (34674) طالبة، بنسبة ارتفاع بلغت (27%) مقارنة بأعدادهن في عام 2008م التي بلغت خلال ذلك العام (8128) طالبة. كما بلغ عدد الخريجات في دول الابتعاث خلال عام 2015م (3720) طالبة، بنسبة ارتفاع بلغت (28%) مقارنة بأعدادهن في عام 2008م التي بلغت خلال ذلك العام (201) طالبة.

وفيما يتعلق ببرامج مواصلة التعليم، فقد أولت المملكة عناية خاصة بهذا المجال، بما يتوافق مع تطلعاتها المحددة في خطط التنمية المتوالية فيما يخص خفض نسبة الأمية بين النساء من خلال تدابير تشريعية وغير تشريعية وتفعيل تلك التدابير، ومن أبرزها تطبيق قرار إلزامية التعليم، وإنشاء إدارة حكومية لتعليم الكبار تعنى بإعداد خطط وبرامج تعليم الكبار، والتوسع في نشر مدارس التعليم العام في القرى والهجر النائية. وافتتاح مراكز لمحو الأمية في إصلاحات النساء ودور رعاية الفتيات ودور رعاية المسنات والجمعيات الخيرية وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم.

وقد بلغت نسبة الأمية (5,31%) وذلك بنهاية العام 1436هـ (2015م) خلافاً عما كانت عليه قبل ما يقارب (25) سنة عندما كانت تبلغ (60%)، حيث تمكنت المملكة من تقليص نسبة الأمية بين النساء إلى (8,27%) تقريباً. وبعد أن كان عدد مدارس محو أمية المرأة لا تتجاوز (5) مدارس في عام 1392هـ الموافق 1972م، اشتملت على (47) فصلاً والتحقت بها (1400) طالبة. وصل عددها في عام 2013م (1438) مركزاً مشتملة على (304) فصلاً وقد استفادت من تلك المراكز على مدى ثلاثة وأربعين عاماً أكثر من (1,280,000) طالبة.

وقد أطلقت وزارة التعليم عدد من البرامج المرنة التي تستهدف إلى الوصول للمستهدفات في أماكنهن، مثل برنامج مجتمع بلا أمية، وبرنامج مدينة بلا أمية، ومشروع (قوافل النور) الذي يستخدم التقنية في التدريس عبر سيارات متنقلة مجهزة كفصول بحواسيب تنتقل في القرى لمحو الأمية المرأة الريفية وتوعيتها، وبرنامج الحي المتعلم.

ومشروع الحملات الصيفية للتوعية ومحو الأمية، الذي يقدم مكافآت مالية للمستفيدين تشجيعاً لهم، والخدمات المساندة، كالمستلزمات الدراسية، والنقل وغيرها.

وفيما يتعلق بتسرب الطالبات، فقد توصلت دراسة ميدانية عن ظاهرة تسرب الطالبات من التعليم الأساسي في منطقة الرياض أجرتها وزارة التعليم، إلى أن نسبة المتسربات في المرحلة الثانوية 1.16%، وبلغت نسبتهن في المرحلة المتوسطة 0.40%، أما في المرحلة الابتدائية فقد بلغت نسبتهن 0.26%. وقد اتخذت العديد من التدابير الرامية إلى الحد من تسرب الفتيات من التعليم بما فيها تدابير الوعي، وعقد الدورات التدريبية لمديرات المدارس، والمرشدات، والمعلمات لإكسابهن مهارات التعامل الأمثل مع الفتيات من خلال تعريفهن بالخصائص العمرية، والاحتياجات النفسية للطالبات في المراحل العمرية المختلفة. كما تسهم برامج الإرشاد الطلابي المنفذة في المنشآت التعليمية وإدارات المناطق على الحد من أعداد المتسربات، وحث الطالبات المنقطعات عن الدراسة وأسرهن على الانخراط في الدراسة، والوقوف على أسباب التسرب. كما أن أنظمة ولوائح القبول والتسجيل المطبقة في مراحل التعليم العام تتيح عودة الطالبات المنقطعات عن الدراسة لمدد طويلة، لإكمال تعليمهن عبر برامج المراكز النظامية لتعليم الكبار، وكذلك مدارس تعليم الكبار للمرحلتين المتوسطة والثانوية، وقد صدر قرار معالي وزير التعليم رقم (206407) وتاريخ 1437/7/24 هـ الموافق 2016/5/2 م، بتشكيل لجنة لدراسة وضع التسرب ونسب الالتحاق بالمدارس في السن المدرسي وقد أطلقت وزارة التعليم خطة تهدف إلى تحقيق معدل التحاق قدره 100% في مرحلة التعليم الابتدائي، وتحقيق معدل التحاق قدره 98% من خريجي التعليم الابتدائي بالمرحلة المتوسطة، و95% من خريجي التعليم المتوسط بالمرحلة الثانية. كما تضمنت الخطة زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في افتتاح المدارس بحيث تصل هذه المشاركة إلى ما نسبته 15% بنهاية الخطة.
